

مدى إلتزام الشركات الاقتصادية بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي ووفق المعايير الدولية: تحليل ميزانية شركة الجنوب الغربي للبناء، "وحدة البناء البيض" كنموذج

**The extent of the obligation of the economic companies to disclose the financial statements in accordance with the financial accounting system and in accordance with international standards: Analysis of the budget of South-West Building Company – El Bayadh Unit - as a model**

سايح حمزة

المركز الجامعي نور البشير البيض، الجزائر

hamzasayah98@yahoo.com

تاريخ القبول: 2019/06/13

مجدوبي شهرزاد

المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر

medjdoubi.medjdoubi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/01/05

**الملخص:** يعتبر الإفصاح من العناصر الأساسية التي تم التركيز عليها في معايير المحاسبة الدولية وكذلك النظام المالي المحاسبي الجزائري، وذلك لما له من أهمية في الحكم على مصداقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية وإضفاء الشفافية على الإفصاح عن المعلومات المستقبلية التي تلعب دورا هاما في إعادة الثقة للمستثمرين، وتساهم بدرجة مرتفعة في إقناعهم بعدالة القوائم المالية، زيادة حجم الاستثمار وتخفيض مخاطره. هدفت الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي هاته القوائم، والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودتها، والوصول إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية. وقواعد النظام المالي المحاسبي الجزائري

**الكلمات المفتاحية:** إفصاح، معلومة مالية، قوائم مالية، نظام محاسبي، معايير المحاسبة الدولية.

**Abstract:** Divulagation is a major element of international accountants standards and rules as the Algerian financial accountancy since it is very important to judge the credibility of the financial data contained the financial states to provide a transparency in the divulagation of the future information which play an important role in the restoration of the investissers confidence and convincing them significantly to be sincere and honest in their financial states, as well s increasing the volume on investesement and decreasing risks. The study aimed to clarify the importance of the financial states as a means allowing to divulgate necessary information to the users of these lists, and to participate in how to ameliorate its quality to reach a high level of divulagation of date in accordance to the international accounting standards and norms, and the rules of the Algerian accounting system.

**Key words:** Disclosure, Financial information, Financial statements, Accounting system, International accounting standards.

**JEL Classification :** M40, M41, M42.

\*مرسل المقال : مجدوبي شهرزاد (Medjdoubi.medjdoubi@yahoo.fr)

## المقدمة:

أصبح الإفصاح المحاسبي في الآونة الأخيرة يحظى باهتمام المفكرين ماله من أهمية بالغة، حيث أن مهنة المحاسبة لم تعد أداة لتسجيل الأحداث الاقتصادية وتبويبها بل أصبحت تلعب دورها كنظام معلومات محاسبي، ذلك لما للمعلومات من دور حاسم في التأثير على قرارات المتعاملين في السوق بالبيع أو الشراء أو بالاحتفاظ. وتفترض نظريات كفاءة سوق الأوراق المالية أن جميع المعلومات عن السوق والشركات المسجلة فيها متاحة بشكل عام، (Hui, 2007; P 222). وأن المتعاملين في السوق لديهم حرية وصول إلى هذه المعلومات دون تكلفة، أو بتكلفة زهيدة، غير أنه من الناحية العملية يعد حصول جميع المستثمرين على المعلومات اللازمة لتقييم القرار الاستثماري، أحد التحديات التي يمكن أن تواجه أي سوق للأوراق المالية، على الرغم من الأهمية الكبرى التي تمثلها المعلومات بالنسبة إلى استقرار السوق ونمو المعاملات فيها وتدعيم ثقة المتعاملين، لهذا تطلب الأمر وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها في عملية الإفصاح وعرض المعلومات المالية بغية الوصول إلى توحيد في الأنظمة المحاسبية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم، أدرك المهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية للقياس والإفصاح وعرضها في القوائم المالية حيث قامت الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي لتواكب معايير الإفصاح والقياس حسب المعايير المحاسبية الدولية.

**مشكلة البحث:** أصبحت قضية الحصول على المعلومات، سهولة الحصول عليها، حرية تداولها، مصداقيتها ودقتها من القضايا الملحة على رجال الأعمال والمستثمرين ويحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري حيث يتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث في: ما مدى إلتزام الشركات الاقتصادية بالإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي ووفق المعايير الدولية؟

وقد تفرع السؤال الرئيسي للأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يكون التطبيق الجيد لنماذج الإفصاح المحاسبي والالتزام بها من قبل المؤسسات الجزائرية؟
- هل يضمن إعداد القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجزائري ووفق المعايير المحاسبية الدولية مصداقية القوائم المالية؟

## فرضيات البحث:

- حتى يكون هناك تطبيق جيد لنماذج الإفصاح ويلتزم بها من قبل المؤسسات الجزائرية يجب أن تتناسب مع البيئة التي تنشط بها وتكون سهلة التطبيق.
- على المؤسسات الجزائرية الإلتزام بمعايير المحاسبة الوطنية والدولية حتى تضمن مصداقية القوائم المالية.

**أهمية البحث:** يسعى البحث الى تسليط الضوء على نماذج الإفصاح المحاسبي التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي الجزائري على نحو سليم لا تعني فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيراً ضيقاً وحرفياً، وإنما هي ثقافة وأسلوب للتوسع في نشر المعلومات المالية لضبط العلاقة بين ملاك الشركة ومديريها والمتعاملين معها، وبالتالي كلما اتسع نطاق الإفصاح المحاسبي بشفافية عميقة وبصورة الزامية كلما زادت الثقة في القوائم المالية ويصبح تطبيق نماذج الإفصاح والإطار الاستراتيجي للشفافية والنزاهة الدولية بمثابة جهاز إنذار مبكر للحماية ضد المخاطر المالية على النحو الذي يرفع من كفاءة المؤسسات.

**أهداف البحث:** تنبع أهمية البحث من الأهمية التي تحظى بها القوائم المالية التي تعلنها المؤسسات والتي تساهم في تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح المحاسبي الذي يحقق جواً من الثقة لدى المتعاملين من هنا تأتي أهمية البحث من خلال التركيز على المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ودور هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة والتي تحقق المنفعة لجميع الأطراف المتداخلة. ونحن نسعى في هاته الورقة البحثية إلى تحقيق الاهداف التالية :

- بيان طرق الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق قواعد النظام المالي المحاسبي ووفق معايير المحاسبة الدولية
- بيان قصور القوائم المالية المنشورة بدون الالتزام بنماذج الإفصاح المحاسبي .
- توضيح مدى أهمية البيانات والمعلومات المنشورة بنماذج الإفصاح في صناعة القرارات المالية .

**-أسباب اختيار الموضوع:** تتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في اتخاذ القرار؛
- الاهتمام المتزايد نحو تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات؛
- إن تنميته وتكييف المنظومة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي فإنه من الضروري بعد مرور سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي تقييم مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بقواعد الإفصاح المحاسبي.
- منهجية البحث: نعتد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع واستقصاء مادة البحث وتحليلها واستخلاص النتائج بالإضافة إلى منهج دراسة المضمون من خلال دراسة بعض المراجع والمصادر المتعلقة بالإفصاح المحاسبي ومراجعة بعض الدراسات والقوائم المالية للتعرف على واقع الإفصاح في المؤسسات الجزائرية.

**خطة البحث:** لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

\* الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

\* نماذج الإفصاح المحاسبي .

\* الإفصاح المحاسبي وفق النظام المالي المحاسبي و الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية.

\* تحليل ميزانية شركة الجنوب الغربي للبناء-وحدة البناء البيض-كمنموذج.

## المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

### 1. الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

#### 1.1 مفهوم الإفصاح المحاسبي.

يقصد بالإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تم استخدامها في المعلومات والتي تساعد على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة، صحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية. كما يعني به أيضا شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. بينما ينظر جانب آخر إلى الإفصاح على انه إجراء يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها. فهو يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للشركة كافة المعلومات الرئيسية التي تم الفئات الخارجية عن الشركة والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية وان تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية (P337, David Hirshleifer, 2003)

تفصح المنشأة عن السياسات والطرق المحاسبية التي استخدمت في إعداد قوائمها المالية ، والمتغيرات الجارية عليها،

الإفصاح يكون في متن القوائم المالية (رجب عبد الملك أحمد، 2007 ص7)

وبالتالي يعد مفهوم الإفصاح تزويد الأطراف المتعددة الخارجية فضلاً عن تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات المفيدة والضرورية عن هذه الوحدة ونشاطها ونتائج هذا النشاط ، وفي الوقت المناسب، وبالكمية التي لا تؤدي إلى التأثير على نشاط هذه الوحدة، وبما يخدم مصلحة هذه الأطراف في الوقت الحاضر وفي المستقبل (أحمد لطفي أمين السيد، 2008 ص550)

وباعتبار أن الإفصاح المحاسبي إحدى شقي الوظيفة المحاسبية وهو جوهر النظرية المحاسبية فهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية المعنية ذات السلطة والموارد المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات وذلك باستخدام أدوات معينة وتحققاً لأهداف معينة (مؤيد خنفر وغسان فلاح المطارنة، 2009، ص28).

2.1 مقومات الإفصاح المحاسبي. يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواء في داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي:

أ. تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية: إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل و المضمون لان المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأبعاد بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم ب. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية. إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات. وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين. وتقع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية للمنشأة بصفة أساسية على عاتق إدارتها كما تهتم الإدارة أيضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية و إدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة.

ج. تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها. يتم الإفصاح حاليا بواسطة القوائم المالية التقليدية ظهرت أهمية الإفصاح نتيجة إن الأطراف الخارجية غالبا لا تمتلك السلطة لإلزام الوحدة الاقتصادية بتقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لاتخاذ نماذج قراراتهم ، من هنا فان الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما ويزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره (خالد الخطيب، 2002، ص156)

## 2. قواعد الإفصاح المحاسبي المرتبطة بالقوائم المالية

انطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المؤسسة، يتوجب إعدادها على أسس تتفق مع قواعد الإفصاح، لأن أي تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها في عملية اتخاذ القرار، لذا عمل النظام المحاسبي المالي على تطوير طريقة عرض وإعداد هذه القوائم، كما وضع الحد أدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها؛ وذلك بهدف تقديم قوائم مالية معبرة عن الواقع الحقيقي للمؤسسة.

## 3. نماذج الإفصاح المحاسبي

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام.

1.3 الإفصاح من خلال القوائم المالية: حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المنشأة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.

2.3 استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: مم لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.

3.3 المعلومات بين الأقواس: ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين / الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر والى غير ذلك من الملاحظات.

4.3 الملاحظات والهوامش: تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضا عن القوائم المالية.

5.3 التقارير والجدول الملحقة: وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

6.3 تقرير رئيس مجلس الإدارة وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

7.3 تقرير المراجع الخارجي ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره. (جعفر عبد الإله نعمة، 2003، ص266)

#### 4. مستويات الإفصاح :

إن الإفصاح في المحاسبة يختصّ بكل ما له علاقة بالقوائم المالية من حيث محتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية، وطريقة عرض هذه البنود وأسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة، فضلا عن السياسات المحاسبية التي يتم

إتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند، لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات المناسبة وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل، وتمثل القوائم المالية الجانب الرئيسي من محتويات التقارير المالية، إلا أن للإفصاح مستويات تتمثل في :

**1.4 الإفصاح الكافي:** الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي يجب إن تتضمنه القوائم المالية، حتى لا تكون مضللة للقارئ عند اتخاذ القرار الاستثماري.

**2.4 الإفصاح العادل :** يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة لمستخدمي القوائم المالية أي يتضمن معاملة متساوية لجميع المستخدمين (زكريا محمد الصادق و ابراهيم السيد عبيد، 2007، ص22)

**3.4 الإفصاح الكامل:** بموجبه تكون القوائم المالية شاملة جامعة للمعلومات اللازمة للتعبير الصادق، وتمكن من إعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة و صحيحة عن الوحدة الاقتصادية بمعنى شمولية القوائم المالية لعرض المعلومات كافة الملائمة لمستخدمي القوائم المالية . ويعدُ الإفصاح الكافي أكثر المفاهيم شيوعاً في الاستخدام لما له من تأثير على قرارات المستثمرين ويساهم في العلانية عن تحمل المنشأة أعباء المسؤولية الاجتماعية، ولكنه يفترض الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها التي تجعل القوائم المالية غير مضللة . بينما الإفصاح العادل ينطوي على هدف أخلاقي بتحقيق معاملة متساوية لجميع قراء القوائم المالية، إلا أن الإفصاح الكامل يفترض عرض جميع المعلومات الملائمة، وقد ينظر على انه يعني عرض معلومات زائدة، وقد تكون المعلومات الكثيرة ضارة، لان عرض التفاصيل غير المهمة يخفي المعلومات الجوهرية، وبذلك يضر أكثر مما يفيد ويجعل التقارير المالية صعبة التفسير ومطولة إلى الدرجة التي قد تكون مملة. (نوال صبايحي، 2013، ص5).

تلعب القوانين والتشريعات السائدة في بيئة الوحدة الاقتصادية دوراً مهماً وفاعلاً في مجال الإفصاح كما إن القوانين والتشريعات القانونية السائدة في بيئة الوحدة الاقتصادية تعد أحد العوامل التي تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في مجال الإفصاح المحلي على النطاق المحلي ومن أهمها معايير المحاسبة الوطنية ومعايير التدقيق الوطنية، أما العوامل المؤثرة على النطاق الدولي فهي تتمثل في لجنة المعايير المحاسبية الدولية ( IASC ) واتحاد المحاسبين الدولي ( IFAC ) ومعايير الشفافية والنزاهة الدولية الصادرة من منظمة الشفافية الدولية وإصدارات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساي) حيث أن الغرض من وراء ذلك إيجاد نوع من التجانس في إعداد القوائم المالية ونشرها كخدمة مهمة للمستخدمين على المستوى المحلي والدولي (محمد زغدار وأحمد سفير، 2010، ص86).

## 5. أنواع الإفصاح:

1.5 الإفصاح الشامل : يعني شمولية القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية التي تساعد في إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة، ويعتمد هذا المفهوم على أربعة فروض أساسية :

أ. القوائم المالية الخمسة (قائمة المركز المالي + قائمة الدخل + قائمة التدفقات النقدية + قائمة التغيرات في حقوق الملكية + قائمة الأرباح الموزعة)

ب. شمول القوائم المالية على معلومات ملائمة عن الدخل والثروة للملاك

ج. ان تتضمن القوائم المالية نظرة الادارة للمستقبل

د. تقرير المدقق الخارجي

2.5 الإفصاح الوقائي : يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على

استخدام المعلومات المالية ، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات المالية تم الافصاح عنها بأعلى درجة ممكنة من

الموضوعية والحياد والعدالة ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور التالية :

أ. السياسات المحاسبية.

ب. التغيرات في السياسات المحاسبية.

ج. تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.

د. التغير في طبيعة الوحدة الاقتصادية.

هـ. المكاسب والخسائر المحتملة.

و. الارتباطات المالية.

ز. الأحداث اللاحقة.

3.5 الإفصاح التثقيفي: ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية، ولذلك فإنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، ومن الأمثلة على الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي

هي الإفصاح عن التنبؤات المالية، الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن مكونات

الأصول الثابتة والمخزون السلعي، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله وربحية السهم

الواحد، التطور التاريخي للأنشطة، خطط الإدارة وأهدافها في المستقبل. (محمد فايق جابر حسم، 2005، ص165).

ويتضح مما سبق إن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة أو مراقب الحسابات، وإنما

أصبح يتضمن أيضاً المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخصوصاً تلك التي

يحتاجها المحللين الماليين ووسطاء الاستثمار، وطبقاً لما تم تعديله بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والخاص بإعداد

وعرض القوائم المالية فقد تم تصميم المعيار بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة، من خلال ضمان أن



القوائم المالية التي نشرت، قد تم إعدادها من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية كما أنها امتثلت لكل معيار ينطبق عليها، بما في ذلك كافة متطلبات الإفصاح، بالإضافة إلى توفير الإرشادات بخصوص هيكل القوائم المالية، بما في ذلك الحد الأدنى من المتطلبات لكل قائمة أساسية والسياسات المحاسبية والإيضاحات. (محمد فايق جابر حسم، 2005، ص165).

## 6. الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي:

### 1.6 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توافرها بجعل المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستخدميها، والخصائص النوعية التي أقرها هذا النظام تتمثل في الملاءمة والدقة والقابلية للمقارنة والوضوح<sup>2</sup>، لكن يجب أن نشير إلى أن هناك تقصير في تعريف هذه الخصائص التي كانت من الواجب ورودها في صلب الإطار التصوري، وقد تم تعريفها في الملحق رقم (13) من القرار المؤرخ في 20 جويلية 2015، الخاص بتعريف المصطلحات

أ. الاعتبارات العامة لإعداد وعرض القوائم المالية وفق: **SCF** لقد حدد SCF جملة من الاعتبارات العامة التي يجب على معد القوائم المالية أخذها بعين الاعتبار، هذه الاعتبارات تتمثل فيما يلي (الجريدة الرسمية مرسوم تنفيذي رقم 15، 2010)

- يجب أن تعرض القوائم المالية بصورة صادقة الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها، وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة، وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطها.

ب. قواعد الإفصاح المحاسبي المرتبطة بالقوائم المالية: انطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المؤسسة، يتوجب إعدادها على أسس تتفق مع قواعد الإفصاح، لأن أي تضليل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها في عملية اتخاذ القرار، لذا عمل النظام المحاسبي المالي على تطوير طريقة عرض وإعداد هذه القوائم، كما وضح الحد أدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها؛ وذلك بهدف تقديم قوائم مالية معبرة عن الواقع الحقيقي للمؤسسة.

## 7. طبيعة القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي:

تقوم المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي بإعداد قوائم مالية سنوية، ما عدا تلك التي تكون خاضعة إلى المحاسبة المالية المبسطة ولقد حددت المادة 28 من القانون رقم 10 هذه القوائم فيما يلي :

-الميزانية.

-حسابات النتائج.

- جدول سيولة الخزينة.

- جدول تغير الأموال الخاصة.

- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

إن النظام المحاسبي المالي تبنى نفس القوائم المالية الواردة في المعايير المحاسبية الدولية مع وجود فرق في التسمية فقط، وهذا ناتج عن تبنى المرجعية الفرونكوفونية في إعداد وصياغة هذا النظام، كما نلاحظ وجود قائمتين جديدتين أتى بهما مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني، الأولى هي جدول تغير الأموال الخاصة، ففي السابق كان هذا الجدول يمثل إحدى مكونات الجداول الملحقة، بينما تتمثل القائمة الثانية في جدول لسيولة الخزينة، وكان الهدف من إضافتهما تفعيل الإفصاح، وذلك لما يوفرانه من معلومات إضافية.

تهدف القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي إلى تقديم صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وممتلكاتها وأدائها، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية، بحيث تكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وتسمح لهم باتخاذ القرار المناسب، وهو نفس الهدف الذي جاءت به القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية.

**8. مستخدمو القوائم المالية:** إن الإطار التصوري أسقط بندا مهما وهو تحديد الفئات المستخدمة للقوائم المالي واحتياجاتهم من المعلومات (الجريدة الرسمية رقم 19، 2009)، إلا أنه تم استنتاجها استنادا لما جاء في الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية على أنهم: المستثمرون، الموظفون، الموردون، العملاء، المقرضون، الحكومة ودوائرها المختلفة، ولجمهور. نلاحظ أن SCF أعطى الأولوية لفئة المستثمرون وجعلهم على رأس مستخدمي القوائم المالية.

### 9. مقترحات لتفادي معوقات عدم الالتزام بقواعد الإفصاح المحاسبي:

إنه لمن الضروري توفير كل الظروف اللازمة سواء على مستوى المؤسسات، أو على المستوى الكلي من أجل التطبيق الفعال لقواعد الإفصاح المحاسبي، وتحقيق الإيجابيات التي ستنجر في حال الالتزام بها، ومن بين الإجراءات التي يجب القيام بها ما يلي:

أ. تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم المحاسبة المالية وأهدافها، بغرض إعادة تأهيل المهنيين على كل المستويات سواء كانوا محاسبين أو مراجعين، والتأسيس لثقافة محاسبية جديدة.

ب. عقد دورات تدريبية وملتقيات وندوات وأيام دراسية للمحاسبين، ومدققي الحسابات يكون موضوعها الإفصاح المحاسبي، والتي يشارك فيها مختصون أكاديميون ومهنيون في المحاسبة والتدقيق

### 10. الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية:

الإفصاح في ظل المعايير المحاسبية الدولية. لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، وبالطبع فإن جميع المعايير المحاسبية الدولية

تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة ويذكر الكثير منها مستوى البروز المطلوبة (مثل في صلب القائمة الأساسية وليس في إيضاح متمم لها)... ومن أهم معايير المحاسبة الدولية التي تناولت الإفصاح المحاسبي ما يلي: معيار المحاسبة الدولية رقم (1) (عرض القوائم المالية، معيار المحاسبة الدولية رقم (24) - (الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة 22 ب. - الموجودات غير الملموسة . ج . الموجودات المالية . د . الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية . هـ . المخزون . و . الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى . ز . النقد والنقد المعادل . ح . الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى . ط . المطلوبات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - ضرائب الدخل . ي . المخصصات . ك . المطلوبات غير المتداولة المنتجة للفائدة . ل . حصة الأقلية من رأس المال الصادر والاحتياطيات . هذا العرض ضرورياً لإجراء عرض عادل للمركز المالي للمنشأة. . يجب عرض البنود والعناوين والعناوين الفرعية في صلب الميزانية عندما يتطلب معيار محاسبة دولي ذلك، أو عندما يكون . هذا المعيار لا يبين الترتيب أو الشكل الذي تقدم به البنود . إن الحكم فيما إذا كانت بنود إضافية معروضة بشكل مستقل هو بناء على تقييم ما يلي:

#### 1.10 التطوير والموجودات النقدية وغير النقدية والموجودات المتداولة وغير المتداولة:

أ . طبيعة وسيولة الموجودات وماديتها التي تؤدي في معظم الحالات لعرض مستقل للشهرة والموجودات الناجمة عن مصروفات

ب . عمل البنود ضمن المنشأة مؤديا على سبيل المثال إلى عرض مستقل للموجودات التشغيلية والمالية والمخزونات والذمم المدينة والموجودات النقدية و النقدية المعادلة

ج . مبالغ وطبيعة وتوقيت المطلوبات مما يؤدي على سبيل المثال إلى عرض مستقل المطلوبات ومخصصات منتجة للفائدة وغير منتجة للفائدة مصنفة على أ المتداولة أو غير متداولة إذا كان ذلك مناسبا .. في بعض الأحيان تكون الموجودات والمطلوبات التي تختلف في طبيعتها أو عملها خاضعة لأسس قياس مختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن أن تسجل فئات معينة من الممتلكات والتجهيزات والمعدات بمقدار تكلفتها أو حسب مبالغ أعيد تقييمها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 16 لذلك يجب عرضها كبنود مستقلة. ،ويوحى استخدام أسس قياس مختلفة لفئات مختلفة من الموجودات أن طبيعتها أو عملها مختلف وأنه المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات .. يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب الميزانية أو في إيضاحات الميزانية عن تصنيفات فرعية أخرى للبنود المعروضة مصنفة بشكل مناسب لعمليات المنشأة، ويجب أن يتم تصنيف كل بند إلى أنواع فرعية حينما يكون ذلك مناسباً حسب طبيعته، ويجب الإفصاح بشكل مستقل عن المبالغ الدائنة والمدينة للمنشأة الأم والشركات التابعة والزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة . وعلى حجم وطبيعة وعمل المبالغ ذات الصلة. . يعتمد

التفصيل الوارد في التصنيف الفرعي إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات على متطلبات معايير المحاسبة الدولية يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات::

**2.10 بالنسبة لكل نوع من رأس المال المساهم** :: عدد الأسهم المصرح ، . عدد الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم الصادرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل .. القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية .. مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة في بداية و نهاية السنة .. الحقوق و الأفضليات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وتسديد رأس المال .. أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو الشركات الفرعية أو الشركات الزميلة. الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.

أ. وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين 3 .

ب. مبلغ أرباح الأسهم الموزعة المقترحة أو المصرح عنها بعد تاريخ الميزانية لكن قبل المصادقة على إصدار البيانات المالية .

ج . مبلغ أية أرباح أسهم تفضيلية متراكمة لم يتم الاعتراف بها . يجب على المنشأة التي هي بدون رأسمال مساهم مثل شركة الأشخاص الإفصاح عن معلومات معادلة للمعلومات المطلوبة أعلاه مبينة الحركات أثناء الفترة في كل فئة من حصة الملكية والحقوق و الأفضليات والقيود لكل فئة من حصة الملكية .، المعلومات التي تقدم في صلب قائمة الدخل ..

د . يجب أن يشمل قائمة الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية:الإيراد، . نتائج الأنشطة التشغيلية، تكاليف التمويل،حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية، . المصروف الضريبي، الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، البنود غير العادية .، حصة الأقلية، . صافي الربح أو الخسارة للفترة . يجب عرض البنود الإضافية والعناوين و مجاميع الفرعية في صلب قائمة الدخل حينما يتطلب ذلك معيار محاسبة دولي، أو عندما يكون هذا العرض ضرورياً من أجل العرض العادل للأداء المالي للمنشأة .

هـ . المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات: يجب على المنشأة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحات قائمة الدخل تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو عملها ضمن المنشأة .. يتم إجراء تقسيم فرعي لبنود المصروفات من أجل إبراز سلسلة من أجزاء الأداء المالي التي قد تختلف من ناحية الثبات وإمكانية الربح أو الخسارة وإمكانية التنبؤ بها .. يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات عن مبلغ ربح السهم المعلن أو المقترح للفترة التي تغطيها البيانات المالية .

و. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية: يجب على المنشأة أن تعرض كجزء مستقل لبياناتها المالية قائمةً ويشترط 1 IAS عرض قائمة بالتغيرات في حقوق الملكية بحيث يظهر في صلب هذه القائمة ما يلي :

- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود؛
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسة التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8)؛
- إضافة إلى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو في الإيضاحات ما يلي:
  - المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين .
  - رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية
  - الحركات خلال الفترة .
- مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبنية بشكل مستقل كل حركة.

### 11. قائمة الميزانية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

**1.11\_ فوائد قائمة الميزانية :** تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات حول الوضع المالي، والأداء والتغيرات في الوضع المالي للمؤسسة، هذه المعلومات يجب أن تكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية حيث تقدم قائمة الميزانية معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي:

- أ. **السيولة:** وتتمثل بال نقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة أقدر على تسديد إلتزاماتها.
- ب. **القدرة على سداد الديون طويلة الأجل :** تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة المنشأة على سداد ديونها طويلة الأجل عند الإستحقاق، فكل ما كان على المنشأة إلتزاماتها طويلة الأجل أكثر كل ما كانت قدرة المنشأة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب إرتفاع المخاطرة لدى هذه المنشأة كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون.
- ج . **المرونة المالية :** يعتبر مفهوم المرونة المالية أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة، وهناك

علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المنشأة للفشل المالي. كما تقدم الميزانية تصورا عن حجم نشاط المنشأة من خلال مجموع الأصول وتعطي كذلك تصور عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الأصول) وهيكل الإلتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة في تلك المصادر الاقتصادية.

### المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة:

بعد التطرق للجانب النظري كان لا بد من اسقاط مفاهيمه على الجانب العملي للتأكد من مدى استجابة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمعايير المحاسبة التي جاء بها النظام المالي المحاسبي ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية حيث تم هذا الإسقاط على شركة الجنوب الغربي للبناء-وحدة البناء البيض-

#### 1. تقديم شركة الجنوب الغربي للبناء-وحدة البناء البيض-

تم تأسيس شركة الجنوب الغربي للبناء-وحدة البناء البيض- في 19/03/1977 كمؤسسة بلدية تابعة لمجموعة أنجاكو.

-في سنة 1996 تم تحويلها الى شركة مساهمة بقرار لجنة بين القطاعات رقم 564 برأس مال 6000.000 دج منشق عن المؤسسة الأم.

-في 30/06/1997 تم تغيير القانون الأساسي للشركة وملكيته حيث أصبحت تابعة ( Holding Public Regional Sud-Ouest)

-في 30/12/2000 تم رفع رأس مال الشركة إلى 24000000 دج وذلك عن طريق ضم الاحتياطات (القانونية والاختيارية) وفارق إعادة التقييم.

-30/12/2007 تم رفع رأس مال الشركة إلى 151.000.000 دج وذلك عن طريق ضم فارق إعادة التقييم وجزء من الاحتياطات الاختيارية. حيث أصبحت تسمى شركة الجنوب الغربي للبناء وأخذت شكل مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي (شركة مساهمة) يتمثل نشاطها الأساسي في أشغال البناء لجميع القطاعات كما لها نشاط ثانوي يتمثل في أشغال الطرقات وجميع الشبكات. بكل من ولاية البيض وولاية النعامة.

-سنة 2014 أنشأت شركة الجنوب الغربي للبناء أي وحدات جهوية حاليا المديرية العامة في البيض ومجمع البناء في العاصمة.

يقع مقر الشركة في شارع الفدائيين ولاية البيض يتوزع على مساحة قدرها 15549.70 متر مربع يمثل البناءات الإدارية وجانب الاستغلال. تقدر المساحة المبنية 4886 متر مربع أما المساحات الفارغة 10663.70 متر مربع .

2. التعليق على ميزانية شركة الجنوب الغربي للبناء-وحدة البناء البيض- كنموذج للدراسة :  
تعتمد الشركة في إعداد قوائمها المالية على النظام المالي المحاسبي الجزائري. منذ سنة 2010 ويوضح كل من الشككين رقم 1 ورقم 2 على التوالي قائمة الميزانية لشركة الجنوب الغربي للبناء-وحدة البناء البيض-والتي تم إعدادها بتاريخ 31 ديسمبر 2015، كما أن المبالغ المتضمنة مقيمة بالدينار الجزائري.  
الشكل 01: " قائمة الميزانية لشركة الجنوب الغربي للبناء-وحدة البناء البيض- الأصول "

ACTIF		EXERCICE N			N°
		Montants	Montants	Montants	
<b>ACTIF IMMOBILISE(NON COURANT)</b>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	2.1	454 000,00	416 050,00	37 920,00	118 120,00
Immobilisations corporelles					
Terrains	2.2	48 935 307,54		48 935 307,54	48 935 307,54
Batiments	2.3	54 051 715,05	48 936 910,51	7 414 804,54	9 041 867,82
Autres immobilisations corporelles	2.4	973 554 604,92	394 525 829,11	579 028 779,81	633 276 003,79
Immobilisations en cours					
Immobilisations en cours	2.5	9 838 543,55		9 838 543,55	9 838 543,55
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence-entreprises associées					
Autres participations et créances rattachées	2.6	25 500 000,00		25 500 000,00	25 500 000,00
Autres titres immobilisés	2.7	30 000 000,00		30 000 000,00	30 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	2.8	85 716 698,32		85 716 698,32	74 400 230,51
Impôts différés actif	2.9	9 173 966,88		9 173 966,88	4 772 048,88
Comptes de liaison	2.10	42 976 988,69		42 976 988,69	
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>1 219 307 124,95</b>	<b>451 678 875,92</b>	<b>836 423 021,21</b>	<b>1 013 085 128,79</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et en cours					
Créances et emplois assimilés	2.11	210 162 981,95	3 885 395,31	206 277 586,64	343 824 457,82
Clients	2.12	292 571 390,62	3 345 815,00	289 225 775,82	369 122 096,42
Autres débiteurs	2.13	22 025 903,37		22 025 903,37	25 742 138,07
Impôts	2.14	12 270 952,66		12 270 952,66	68 694 270,00
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trocoures	2.15	2 366 509,25		2 366 509,25	72 325 476,08
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>527 417 338,05</b>	<b>7 231 210,31</b>	<b>512 146 727,74</b>	<b>879 768 435,45</b>
<b>TOTAL GÉNÉRAL ACTIF</b>		<b>1 817 724 463,00</b>	<b>443 609 426,93</b>	<b>1 348 569 748,95</b>	<b>1 892 853 564,24</b>

## الشكل 02: " قائمة الميزانية لشركة الجنوب الغربي للبناء -وحدة البناء البيض - الخصوم "

Société <b>EPE SPA SOBATI- Unité de Construction ENCOTREB</b> Adresse <b>Rue des Fidhas bp 34 haenaoui</b> Ville <b>El Bayadh</b> Pays <b>Algerie</b> No R.C <b>09793201002037</b> Période Du <b>01/01/2015</b> au <b>31/12/2015</b>			
<b>BILAN PASSIF</b>			
Exercice en Cours 2015			
PASSIF	ROF	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé			
Primas et réserves (Réserves consolidées)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence			
Résultat net ( Résultat part du groupe )	3.1	-321 880 413,75	-27 889 219,80
Autres capitaux propres-Réport à nouveau	3.2	384 216 685,80	412 095 905,70
<b>Part des minoritaires</b>			
		42 356 272,15	384 216 685,80
<b>PASSIFS NON COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières	3.3	890 027 522,18	867 436 009,73
Impôts (différés et provisionnés)	3.4	5 082 691,00	5 082 691,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance	3.5	45 456 384,21	30 426 101,21
<b>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</b>		<b>1 403 566 277,39</b>	<b>1 329 944 801,34</b>
<b>PASSIFS COURANTS</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés	3.6	93 013 092,18	49 316 170,97
Impôts	3.7	29 236 226,81	29 787 146,48
Autres dettes	3.8	243 435 585,74	328 128 789,82
Trésorerie Passif			
<b>TOTAL PASSIFS COURANTS III</b>		<b>565 684 904,73</b>	<b>407 232 087,27</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>1 969 251 182,12</b>	<b>1 737 176 888,61</b>

المصدر وثائق داخلية لشركة الجنوب الغربي للبناء-وحدة البناء البيض-

**1.2 التعليق على الشكل:** نلاحظ من خلال شكل رقم 1 ورقم 2 أن ميزانية شركة الجنوب الغربي للبناء -وحدة البناء البيض مكونة من عنصرين أساسيين وهي الأصول ويقابلها الخصوم، وهذا مطابق لما جاء في معايير المحاسبة الدولية ضمن إطارها التصوري ، كما نلاحظ من خلال الشكل رقم 1 أن ميزانية الشركة تتضمن خانتين للمبالغ ، أي خانة السنة الحالية والمتمثلة في سنة 2015 وخانة السنة السابقة والمتمثلة في سنة 2014 ، حيث يعتبر المتطلب السابق بمثابة التزام الشركة المطابق للمتطلبات الإلزامية المتعلقة بعرض قائمة الميزانية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1: عرض القوائم المالية، وكذلك هو مطابق لقوانين النظام المالي المحاسبي الجزائري كما نلاحظ غياب خانة ثالثة متعلقة بفترة مقارنة سابقة عندما تطبق المؤسسة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تجري إعادة بيان ذات أثر رجعي لعناصر في قوائمها المالية، أو عندما تعيد تصنيف العناصر في قوائمها المالية، وهذا يدل على أن الشركة لم تصادف حالات تستدعي تطبيق الإجراءات السابقة بأثر رجعي. كما نلاحظ أيضا من خلال شكل ميزانية شركة الجنوب



الغربي للبناء -وحدة البناء البيض أنه ليس هناك خاتمة متعلقة بالإيضاح وهذا لا يتطابق مع ما نص عليه معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ، وتستخدم خاتمة الإيضاح بغرض إحالة كل بند في القوائم المالية إلى أي معلومات ذات صلة في ملحق الإيضاحات الذي يعد جزءا من القوائم المالية، وغالبا يتضمن الملحق إيضاحات متممة للقوائم المالية تتمثل فيما يلي ( مجلس معايير (IASB المحاسبة الدولية 2010 ص310):

-معلومات عن أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة المستخدمة.

-الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية(أو معايير التقارير المالية الدولية)والتي غير معروضة في مكان آخر في القوائم المالية.

-توفير معلومات إضافية غير مذكورة في مكان آخر في القوائم المالية ولكنها ذو علاقة بفهم أي منها

**2.2 التعليق على المضمون:** نلاحظ من خلال الشكلين 1 و 2 أن الأصول الجارية وغير الجارية والخصوم الجارية وغير الجارية تم عرضها كتصنيفات منفصلة في صلب قائمة الميزانية لشركة الجنوب الغربي للبناء -وحدة البناء البيض بحيث تمت التفرقة بين العناصر الجارية وغير الجارية، حيث يعتبر المتطلب السابق أساسيا وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 ، و نلاحظ من خلال محتوى قائمة الميزانية لشركة الجنوب الغربي للبناء -وحدة البناء البيض- أن الشركة ملتزمة بعرض الحد الأدنى المطلوب من عناصر الميزانية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 1 والشكل القانوني الذي جاء به النظام المالي المحاسبي وهي كالتالي:

-النقد وما في حكمه؛ مدنيون تجاريون ومصاريف مدفوعة مقدما؛ مخزون؛ ممتلكات وآلات ومعدات؛ أصول غير ملموسة؛ أصول بيولوجية؛ أصول ضريبية مؤجلة؛ دائنون ومبالغ مستحقة الدفع؛ مخصص مكافأة نهاية الخدمة؛ خصوم ضريبية مؤجلة؛ رأس المال؛ حقوق الملكية غير المسيطرة.

أما العناصر الأخرى مثل الأصول والخصوم المالية المشتقة، الشهرة، السحب على المكشوف،... إلخ، تعتبر عناصر فرعية، لذا فإن الشركة وإن كانت غير ملزمة بعرضها إلا أنه ياحبذا لو أظهرتها ضمن عناصر الميزانية لاعتبارات أخرى ما دام أن المعيار المحاسبي الدول يرقم 1 لا يمنع ذلك، كما نلاحظ غياب بعض العناصر الإلزامية العرض ضمن قائمة الميزانية مثل الأصول غير ملموسة(معنوية)خاصة الشهرة حيث أن هذا العنصر يستحق الوقوف عنه لأن شركة كبيرة مثل شركة الجنوب الغربي للبناء -وحدة البناء البيض لا بد أن يكون لها أصول غير ملموسة التي أصبحت من الأصول الهامة في أي شركة اقتصادية خاصة في ظل العولمة وتطور تكنولوجيا الاتصال، وأيضا نلاحظ غياب عرض عناصر رؤوس الأموال الخاصة من: رأس مال، الإحتياطات،العلاوات في الميزانية في حين وجود النتيجة وها خطأ فادح و مخالف لما ينص عنه المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والنظام المالي المحاسبي الجزائري الذي يشترط وجود ذكر صريح لرأس المال والاحتياطات على الأقل كما يشترط وجود عناوين سطرية للأصول والخصوم المالية والاحتياطات في الميزانية أما الفروع المتعلقة بما فإن عرضها في الميزانية (يعتبر اختياري)الخيار الثاني هو ملحق

الإيضاحات)، بالإضافة إلى ما سبق فإن المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 يلزم الشركة بأن تتضمن العناصر السابقة المعروضة في صلب قائمة الميزانية على عناصر فرعية تفصح عنها الشركة إما في قائمة الميزانية أو في ملحق الإيضاحات، حيث شركة شركة الجنوب الغربي للبناء -وحدة البناء البيض أغفلت كلاهما في عرض العناصر الرئيسية، فلم تفصح عن فروع العناصر الرئيسية للميزانية لا في الميزانية الرئيسية ولا في ملحق الإيضاحات، وهذا ما يدل على أن شركة الجنوب الغربي للبناء -وحدة البناء البيض خالفت العديد من القوانين في (معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي) في إعداد الميزانية ولم تحترم أغلبها كما أن الملاحظ أن الشركة عرضت القوائم المالي وفق الشكل القانوني للنظام المالي على جهل بقواعده وقوانينه فأغفلت العديد من الخصائص.

#### الخاتمة:

إن المحاسبة وفقا للنظام المالي المحاسبي الجزائري ومعايير المحاسبة الدولية عبارة عن مجموعة من الخطوات والإجراءات التي يكمل بعضها البعض كما أنه بدون الإفصاح لا يمكن توصيل المعلومات المالية المدرجة في القوائم المالية وتأكيدها مصداقيتها وموثوقيتها، كما أن الإفصاح يؤثر بشكل هام على الخطوات المحاسبية التي تسبقه، فكلما كان العرض سليم وفقا لما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية كلما كانت الاستفادة القصوى من إجراءات الإعراف والقياس المحاسبي التي تمت في المؤسسة، كما أن العرض السليم للبيانات في القوائم المالية قد يساعد على اكتشاف القصور إذا كان موجود في الإعراف والقياس المحاسبي وبالتالي يستدعي القيام بالإجراءات اللازمة، ومن خلال ما سبق جاءت دراستنا حول عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي الجزائري.

و من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

-القوائم المالية هي عبارة عن ملخص لتلك البيانات والمعلومات المالية التي يتم الوصول إليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات المتنوعة، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

-تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات مالية عن المؤسسة المعدة لها، يمكن أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين والدائنين الآخرين وغيرهم في اتخاذ القرارات

-رغم التبسيط والتفصيل الذي اعتمده معايير المحاسبة الدولية في عرض بيانات القوائم المالية إلا أن هذا غير كافي للتعامل معها مما يستدعي وجود أساس من الفقه المالي لدى مستخدمي المعلومات المالية.

-رغم الشرح المفصل الذي جاء به النظام المحاسبي المالي الجزائري في عرض بيانات القوائم المالية والتوافق الكبير بينه وبين معايير المحاسبة الدولية إلا أنه أغفل بعض المعايير الدولية كونها تتعارض مع بيئة الأعمال الجزائرية مما أدى إلى زرع تخوف لدى المستثمرين الأجانب. حيث أنه غير كافي لتأسيس فقه مالي لدى مستخدمي المعلومات المالية - إن

النقطة السابقة تستدعي على الأقل في المدى القصير تكييف معايير المحاسبة الدولية مع خصائص النظم الاقتصادية في الاقتصاديات التي يغلب عليها التدخل الحكومي.

#### قائمة المراجع:

- أحمد رجب عبد الملك. (عدد 2007). قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي. (المجلة العلمية للبحوث التجارية، المحرر) صفحة 07.
- الجريدة الرسمية. (2010). مرسوم تنفيذي رقم 15. يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 10 المادة رقم 480.
- الجريدة الرسمية رقم 19. (25 03, 2009). يتضمن النظام المالي المحاسبي.
- السيد أحمد لطفي أمين. (2008). إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة (الإصدار دار الثقافة، المجلد الطبعة 01). الإسكندرية.
- جعفر عبد الإله نعمة. (2003). المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي. عمان: دار حنين.
- خالد الخطيب. (2002). الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01. (مجلة جامعة دمشق المجلد 18 العدد 2، المحرر) صفحة 156.
- زكريا محمد الصادق و ابراهيم السيد عبيد. (2007). قياس شفافية الإفصاح في التقارير المنشورة دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية. مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، (صفحة 29). القاهرة.
- م محمد زغدار وأحمد سفير. (2010). خيار الجزائر للتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية. الباحث، صفحة 86.
- محمد فايق جابر حسم. (2005). الاختلافات النسبية في درجة الإفصاح الإختياري بين الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال. رسالة ماجستير، (صفحة 165). جامعة الإسكندرية.
- مؤيد خنفر وغسان فلاح المطارنة. (2009). تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي (المجلد 2). عمان: دار المسيرة.
- نوال صبايحي. (2013). أثر الإفصاح وفق المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية. الملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المالي المحاسبي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، (صفحة 5). الوادي.
- Siew Hong Teoh David Hirshleifer. (2003). Limited attention, information disclosure and financial reporting, pp 336-337.